الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية

وزير الدولة لشؤون مجلس النواب

البرنامج الوطني للتأهيل الاداري

وزارة الصناعة والنفط

خطة برنامج ١٩٩٥ - ١٩٩٧

آذار ١٩٩٥

الجمهوريـــة اللبنانيـــة

وزير الدولة لشؤون مجلس النواب

البرنامج الوطني للتأهيل الاداري

وزارة الصناعة والنفط

خطـة برنامج ١٩٩٥ - ١٩٩٧

آذار ١٩٩٥

مشروع برنامج القانون للموازنة التخطيطية
للبرنامج الوطني للتأهيل الاداري

بناء على تكليف مجلس الوزراء، قام وزير الدولة لشؤون مجلس النواب المكلف بالاصلاح الاداري باعداد مشروع برنامج القانون للموازنة التخطيطية للبرنامج الوطني للتأهيل الاداري. وقد تم الاستعانة بخبرات استشارية لبنانية وعالمية للقيام بالدراسات اللازمة بالتنسيق مع الوزارات والادارات العامة لاعداد الموازنة التخطيطية المطلوبة لافق ثلاث سنوات (١٩٩٥ - ١٩٩٧).

تشمل الاهداف التفصيلية للبرنامج الوطني للتأهيل الاداري: تحديد الاحتياجات الملحة لجميع الوزارات والادارات العامة والمصالح المستقلة، تحديد اولوياتها، تقدير التمويل اللازم، ادارة عملية التمويل من الموازنة العامة ومن التزامات الجهات المانحة، بالاضافة الى اطلاق الية متابعة الانجازات وتحديث الاحتياجات سنويا".

وقد شمل نطاق العمل لكل وزارة او ادارة عامة: مراجعة الوضع الحالي التنظيمي والوظيفي، تحديد الاهداف واستراتيجية العمل، مراجعة الاولويات، تحديد الاحتياجات الفورية من الافراد والمكاتب والتجهيزات والحواسيب والتدريب والدعم الفني، تحديد المشاريع المطلوبة لتفي بهذه الاهداف مع الاخذ في الاعتبار المشاريع الناشطة حاليا، وتقدير التكاليف لهذه المشاريع لتكون اساسا لمشروع برنامج القانون للموازنة التخطيطية مع الاخذ في الحسبان ما تم الالتزام به في الموازنة العامة الحالية.

ومع ان المسؤولية العامة للبرنامج تعود الى وزير الدولة لشؤون مجلس النواب المكلف بالاصلاح الادارى، وتعود اليه مسؤولية التنسيق والمتابعة، فان مسؤولية تحديد الاحتياجات تعود الى الوزارات والمسؤولين عن الادارات العامة بالاشتراك مع الفريق الاستشاري ، كذلك فان مسؤولية تنفيذ البرنامج تقع على عاتق كل وزارة او ادارة عامة، وعليه فقد تم العمل لتأتي هذه الدراسات مستجيبة لاولويات الوزارات والادارات العامة ولتعكس حاجاتها الحقيقية.

تتضمن خطة العمل التنفيذية لهذا البرنامج لسنة ١٩٩٥ تحديد اسلوب واجراءات تنفيذ البرنامج وتحديد الجهات المتعاونة للتنفيذ والتنسيق والمتابعة ومسؤولياتها. وتخصيص وصرف المبالغ الملحوظة في الموازنة بالتنسيق مع وزارة المالية والبدء بتنفيذ البرنامج حسب الاولويات. وسيقوم وزير الدولة لشؤون مجلس النواب بالتنسيق مع الجهات المانحة المهتمة بتمويل البرنامج وتحديد التزاماتها ومتابعة الاجراءات اللازمة لتحريك التمويل المطلوب من كل منها وصرف الاموال الملحوظة حسب برنامج عمل سيتم الاتفاق عليه. وسيقوم وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ايضا بالمراجعة الدورية لتقدم العمل في البرنامج كما سيقوم بنهاية الشهر الاخير من السنة بتقييم شامل لما تم انجازه خلال العام وتحديث البرنامج على ضوء المشاريع التي تم تنفيذها والمشاريع المستمرة والمشاريع الجديدة.

وزارة الصناعة والنفط

ملخـــص

تتكون الوزارة من مديريتين:

المديرة العامة للصناعة

وهي مسؤولة عن التنمية الصناعية من خلال سياسات اقتصادية راسخة وتشجيع الاستثمار في المشاريع الصناعية المجدية بالاضافة الى ترويج الصادرات الصناعية.
يبلغ عدد الوظائف المقررة ٧٧، منها ٢٩٪ وظائف مشغولة مع وجود شواغر كبيرة في المراكز العليا والفنية. كما أن هناك نقصا في التجهيز المكتبي والحواسيب في التدريب. وتحتاج الوزارة الى معلومات عن الوضع الحالي للصناعات الوطنية كما تحتاج لتطوير استراتيجية صناعية لتوجيه الاستثمارات الجديدة.

أما أهداف الوزارة فتشمل تنمية الصناعات الوطنية وترويجها تبعا لاحتياجات الاقتصاد الوطني، تشجيع الصادرات، تحسين النوعية والانتاجية، تطوير الخبرة في صناعات التكنولوجيا العالية لجذب الخبرات اللبنانية المقيمة في الخارج وتشجيع الاستثمار الاجنبي في الصناعة. ويأتي في صدارة الاهتمامات تحديد الأولويات بشكل تتحول معه مهمة الوزارة من الرقابة والتسويق المباشر الى ادارة فعالة مرنة تهتم بالابحاث والاستراتيجيات والسياسات وتقديم الخدمات للقطاع الخاص.

تشمل مشاريع المديرية العامة للصناعة ذات الأولويات على المدى القصير:

- إعادة تأهيل أوضاع العمل في المديرية
- تأسيس قاعدة معلومات عن الصناعة
- التأهيل الاداري وتدريب الموظفين
- وضع استراتيجية قطاع الصناعة وسياساتها
- تشجيع الصادرات.

المديرية العامة للنفط

وهي مسؤولة عن تنظيم سوق النفط الداخلي وتطبيق الاتفاقيات والقوانين والأنظمة الخاصة بالنفط ومشتقاته، وتنسيق الاجراءات الناجمة عن التلوث الناتج عن الوقود السائل.

يبلغ عدد الوظائف الملوحظة ٤١، ٢٧٪ منها مشغولة، ومعظم الوظائف العالية والفنية شاغرة. وتفتقر المديرية لتجهيزات المكاتب الأساسية ولأجهزة الحواسيب.

قامت المديرية مؤخرا بدراسات عدة تتناول كيفية ديمومة تأهيل مصفاتي طرابلس والزهراني. وقد قدرت تكلفة إعادة تأهيل مصفاة طرابلس بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار، بينما تكلفة إعادة تأهيل مصفاة الزهراني تبلغ ٤٠٠ مليون دولار. وعلى هذا الصعيد، من المتوقع ان تبدأ الاعمال على مصفاة طرابلس خلال مدة سنتين.

لكن المديرية العامة للنفط تفتقر الى تحديد سياسة واستراتيجية نفطية لتوجيه استيراد وتخزين وتوزيع المنتجات النفطية. وإن الهدف من ذلك هو ترشيد استهلاك الوقود وزيادة فاعلية استخدام الطاقة.

اما نشاطات المديرية العامة للنفط ذات الاولوية على المدى القصير فتشمل:

- إعادة تأهيل أوضاع العمل في المديرية.
- تنظيم سوق النفط بهدف تحديد سياسات قطاع النفط واستراتيجياته، وتحديد الطرق والاساليب لترشيد استهلاك الوقود السائلة.

وزير الدولة لشؤون مجلس النواب
البرنامج الوطني للتأهيل الاداري

الاحتياجات المالية خلال الاعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٧

وزارة الصناعة والنفط

وزارة (صناعة)	التوزيع حسب القنات	السنة ١ (١٩٩٥) دولار	السنة ٢ (١٩٩٦) دولار	السنة ٣ (١٩٩٧) دولار	المجموع دولار	التمويل المؤمن	المبلغ الباقي (من موازنة الدولة)
المجموع العام	تجهيزات	٥٥،١٦٠	٠	٠	٥٥،١٦٠	٠	٥٥،١٦٠
	الحواسيب	١٥٠،٠٠٠	٠	٠	١٥٠،٠٠٠	٠	١٥٠،٠٠٠
	تدريب	١٠٤،٤٠٠	٤٥،٠٠٠	٤٥،٠٠٠	١٩٤،٤٠٠	٠	١٩٤،٤٠٠
	دعم فني	٩٤٥،٠٠٠	١،٠٩٧،٠٠٠	٠	٢،٠٤٢،٠٠٠	٥٤٦،٠٠٠	١،٤٩٦،٠٠٠
	المجموع	١،٢٥٤،٥٦٠	١،١٤٢،٠٠٠	٤٥،٠٠٠	٢،٤٤١،٥٦٠	٥٤٦،٠٠٠	١،٨٩٥،٥٦٠
	التمويل المؤمن	٢٧٣،٠٠٠	٢٧٣،٠٠٠	٠	٥٤٦،٠٠٠		
	المبلغ المتبقي(الموازنة)	٩٨١،٥٦٠	٨٦٩،٠٠٠	٤٥،٠٠٠	١،٨٩٥،٥٦٠		
	المباني	٤٠٠،٠٠٠	٤٠٠،٠٠٠	٤٠٠،٠٠٠	١،٢٠٠،٠٠٠		

وزير الدولة لشؤون مجلس النواب
البرنامج الوطني للتأهيل الاداري

الاحتياجات المالية خلال الاعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٧
التفصيل حسب المشاريع

وزارة الصناعة والنفط

وزارة (صناعة)	التوزيع حسب الفئات	السنة ١ (١٩٩٥) دولار	السنة ٢ (١٩٩٦) دولار	السنة ٣ (١٩٩٧) دولار	المجموع دولار	التمويل المؤمن	المبلغ الباقي (من موازنة الدولة)
مشروع صناعة -١ دراسة تنظيمية للوزارة	تجهيزات	٥٥،١٦٠	٠	٠	٥٥،١٦٠	٠	٥٥،١٦٠
	الحواسيب	١٥٠،٠٠٠	٠	٠	١٥٠،٠٠٠	٠	١٥٠،٠٠٠
	تدريب	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	دعم فني	٣٦،٠٠٠	٣٦،٠٠٠	٠	٧٢،٠٠٠	٠	٧٢،٠٠٠
	المجموع	٢٤١،١٦٠	٣٦،٠٠٠	٠	٢٧٧،١٦٠	٠	٢٧٧،١٦٠
	المباني	٤٠٠،٠٠٠	٤٠٠،٠٠٠	٤٠٠،٠٠٠	١،٢٠٠،٠٠٠	٠	٠
مشروع صناعة -٢ تحسين الاداء وتدريب الموظفين	تجهيزات	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الحواسيب	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	تدريب	٥،٤٠٠	٠	٠	٥،٤٠٠	٠	٥،٤٠٠
	دعم فني	٠	٠		٠	٠	٠
	المجموع	٥،٤٠٠	٠	٠	٥،٤٠٠	٠	٥،٤٠٠
	المباني	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مشروع صناعة -٣ تأسيس قاعدة بيانات في الصناعات الحالية	تجهيزات	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الحواسيب	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	تدريب	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	دعم فني	٢٧٣،٠٠٠	٢٧٣،٠٠٠	٠	٥٤٦،٠٠٠	٠	٥٤٦،٠٠٠
	المجموع	٢٧٣،٠٠٠	٢٧٣،٠٠٠	٠	٥٤٦،٠٠٠	٠	٥٤٦،٠٠٠
	المباني	٠	٠	٠	٠	٠	٠

التفصيل حسب المشاريع

وزارة الصناعة والنفط

وزارة (صناعة)	التوزيع حسب القنات	السنة ١ (١٩٩٥) دولار	السنة ٢ (١٩٩٦) دولار	السنة ٣ (١٩٩٧) دولار	المجموع دولار	التمويل المؤمن	المبلغ الباقي (من موازنة الدولة)
مشروع صناعة -٤ تطور السياسة والاستراتيجية الصناعية	تجهيزات	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الحواسيب	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	تدريب	٥٤،٠٠٠	٠	٠	٥٤،٠٠٠	٠	٥٤،٠٠٠
	دعم فني	٢٨٢،٠٠٠	٦١٤،٠٠٠	٠	٨٩٦،٠٠٠	٠	٨٩٦،٠٠٠
	المجموع	٣٣٦،٠٠٠	٦١٤،٠٠٠	٠	٩٥٠،٠٠٠	٠	٩٥٠،٠٠٠
	المباني	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مشروع صناعة -٥ تشجيع الصادرات الصناعية	تجهيزات	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الحواسيب	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	تدريب	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	دعم فني	١١٦،٠٠٠	١١٦،٠٠٠	٠	٢٣٢،٠٠٠	٠	٢٣٢،٠٠٠
	المجموع	١١٦،٠٠٠	١١٦،٠٠٠	٠	٢٣٢،٠٠٠	٠	٢٣٢،٠٠٠
	المباني	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مشروع صناعة -٦ تنظيم سوق النفط	تجهيزات	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الحواسيب	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	تدريب	٤٥،٠٠٠	٤٥،٠٠٠	٤٥،٠٠٠	١٣٥،٠٠٠	٠	١٣٥،٠٠٠
	دعم فني	٢٣٨،٠٠٠	٥٨،٠٠٠		٢٩٦،٠٠٠	٠	٢٩٦،٠٠٠
	المجموع	٢٨٣،٠٠٠	١٠٣،٠٠٠	٤٥،٠٠٠	٤٣١،٠٠٠	٠	٤٣١،٠٠٠
	المباني	٠	٠	٠	٠	٠	٠

محتويات

صفحة

١- بيان الوضع الحالي ١

١-١ مهام الوزارة وأولوياتها..... ١

١-٢ التنظيم الاداري ٤

١-٣ الموظفون ٧

١-٤ المشاريع القائمة ٨

١-٥ المشكلات الاساسية..... ٩

٢- أهداف مشاريع التأهيل وأولوياها خلال السنوات الثلاث القادمة..... ١٠

٢-١ الدعم الفني المتوقع والمبرمج..... ١٠

٢-٢ عناصر الخطة المتوسطة والطويلة الأجل وأهدافها..... ١٠

٢-٣ أولويات المشاريع القصيرة الأجل..... ١١

٢-٤ التحول من الأهداف القصيرة الأجل الى الأهداف الطويلة الأجل ١٢

٣- ملخص احتياجات المشاريع..... ١٣

٣-١ أولوية المشروع (صناعة - ١) دراسة تنظيمية للوزارة ١٣

٣-٢ أولوية المشروع (صناعة - ٢) تحسين الآداء وتدريب الموظفين ١٥

٣-٣ اولوية المشروع (صناعة - ٣) تأسيس قاعدة بيانات في الصناعات الحالية ١٧

٣-٤ أولوية المشروع (صناعة - ٤) تطوير السياسة والاستراتيجية الصناعية ١٧

٣-٥ أولوية المشروع (صناعة - ٥) تشجيع الصادرات الصناعية..... ١٩

٣-٦ أولوية المشروع (صناعة - ٦) تنظيم سوق النفط..... ٢٠

الهياكل التنظيمية والجداول

- الهيكل التنظيمي العام للوزارة
- الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للصناعة
- الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للنفط

الجـــــــداول

الجدول رقم ١ – أ الاحتياجات الملحة للموظفين (المديرية العامة للصناعة)

الجدول رقم ١ – ب الاحتياجات الملحة للموظفين (المديرية العامة للنفط)

الجدول رقم ٢ – أ إحتياجات التوظيف حسب الفئات والمهام (المديرية العامة للصناعة)

الجدول رقم ٢ – ب إحتياجات التوظيف حسب الفئات والمهام (المديرية العامة للنفط)

الجدول رقم ٣ – أ إحتياجات التدريب للموظفين الحاليين (المديرية العامة للصناعة)

الجدول رقم ٣ – ب إحتياجات التدريب للموظفين الحاليين (المديرية العامة للنفط)

الجدول رقم ٤ – أ إحتياجات تأهيل المكاتب (المديرية العامة للصناعة)

الجدول رقم ٤ – ب إحتياجات تأهيل المكاتب (المديرية العامة للنفط)

الجدول رقم ٥ – أ إحتياجات التجهيزات الضرورية (المديرية العامة للصناعة)

الجدول رقم ٥ – ب إحتياجات التجهيزات الضرورية (المديرية العامة للنفط)

البرنامج الوطني للتأهيل الاداري

١٩٩٥-١٩٩٧

وزارة الصناعـــة والنفـــط

١- بيان الوضع الحالي

١-١ مهام الوزارة وأولوياتها

المديرية العامة للصناعة

حددت مهام المديرية العامة للصناعة وأعمالها بالمرسوم الاشتراعي رقم ١١١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/١٢، والمرسوم رقم ٢٨٩٤ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٦ والقانون ٧٣/٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١/٣١.

المهمة الأولى

تنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بالشؤون الصناعية المختلفة، ويشمل المهام التالية:

- تنظيم، وتنسيق، وحماية وتطوير الصناعات الوطنية.
- تأسيس صناعات جديدة.
- تحديد معايير هذه الصناعات ومواصفاتها.
- مراقبة الجودة وتكاليف الانتاج، وأسعار المبيع على باب المصنع للمنتجات الصناعية المحلية.

المهمة الثانية

اقتراح سياسة التصنيع للدولة وتشجيع الاستثمار في الصناعات المجدية بحيث يتضمن المهام التالية:

- مراجعة القوانين والأنظمة المتعلقة بالتنمية الصناعية وتقييمها وتقدير فوائدها أزاء الاقتصاد الوطني عامة وتوصية واقتراح التعديلات أوالتشريعات الجديدة.

- تولي أمر الدراسات الفنية في تنمية الموارد الطبيعية والإشراف عليها، تحسين وسائل الانتاج المستعملة في الصناعات الحرفية والصناعات الوطنية لرفع مستواها الانتاجي، تقييم نتائج هذه الدراسات وتقديم الارشاد التقني للحرفيين وأصحاب المعامل.

- تقديم الخدمات العامة التي تؤدي الى تطوير الصناعة الوطنية ورفع الانتاجية وتخفيض كلفة الصناعات القائمة.

- تقديم الخدمات العامة التي تؤدي الى تطوير الصناعة الوطنية ورفع الانتاجية وتخفيف تكلفة الصناعات القائمة.

- الاسهام في رفع مستوى المهارات التقنية لليد العاملة اللبنانية وإفساح المجال أمام اطلاق القدرات التقنية اللازمة في نمو القطاع الصناعي.

- وضع احصاءات صناعية بصورة منظمة وجميع المعطيات العددية والمعلومات الأخرى لدراسة الاستثمارات في المشاريع الصناعية في لبنان ومجالات تصريف المنتجات الصناعية الوطنية في الأسواق الداخلية والخارجية.

- التنسيق مع الجهات المخططة في استشراف حاجات السوق في إطار الخطة الشاملة الصناعية لاعداد خطة للانماء الصناعي.

المهمة الثالثة

ترويج علاقات صناعية وتجارية بما يشمل الأعمال التالية:

- المشاركة في معارض صناعية إقليمية وعالمية لتسويق منتجات الصناعات الوطنية واستخدام وسائل الاعلام المختلفة بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة تحقيقا لهذه الغاية.

- العناية بقضايا الهيئات الوطنية والاجنبية المهتمة بالشؤون الصناعية.

- إخضاع معدات وقطع غيار الواردات/الصادرات المنتجة والمواد الأولية الضرورية للصناعة الوطنية مع مراعاة النصوص والأحكام الخاصة بوزارة الاقتصاد والتجارة.

المديرية العامة للنفط

حددت مهام المديرية العامة للنفط وأعمالها بقانون رقم ٧٣/٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١/٣١ ومرسوم ٦٨٢١ الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٨ اللذان عدلا بمرسوم ٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧ والمرسوم الاشتراعي ٥٥٠٩ الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٨/١١.

المهمة الأولى

انجاز الاتفاقيات والقوانين والأنظمة المتعلقة بالنفط ومنتوجات النفط، بما يتضمن الاعمال التالية:

- استيراد النفط الخام ومروره عبر الأراضي اللبنانية وتكريره محليا.
- توزيع الغاز والمحروقات السائلة وتخزينها وتسعيرها.
- تصنيع المواد النفطية واستيراد وتصدير المنتجات البتروكيمائيات.

المهمة الثانية

تنظيم ومراقبة سوق النفط الداخلي بحث يشمل المهام التالية:

- الرقابة على المؤسسات الخاصة التي تتعاطى التنقيب عن النفط او أعمال ضخ ونقل النفط الخام او تكريره او توزيع المنتجات النفطية وتدقيق حساباتها ومراقبة كلفة إنتاج المحروقات السائلة او المنتجات النفطية الاخرى، وذلك وفقا لأحكام القانون والاتفاقيات

- إتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين حاجة البلاد الى المحروقات السائلة.

- دراسة القوانين والأنظمة والإتفاقيات مع المؤسسات الخاصة المتعلقة بشؤون النفط من النواحي الاقتصادية والفنية والمالية تمهيدا لإدخال التعديلات اللازمة عليها او الغائها او لوضع نصوص جديدة.

- القيام بالدراسات والابحاث الفنية او الاشراف عليها في حقل التنقيب عن النفط وفي حقل الصناعات البتروكيمائية ومنح الرخص المتعلقة بذلك.

- جمع المعلومات الاحصائية الخاصة بإنتاج واستيراد وتصدير واستهلاك المنتجات النفطية وإعداد الدراسات الاقتصادية اللازمة لرسم سياسة الدولة المتعلقة بشؤون النفط لوضع مخططات طويلة الامد بالنسبة لصناعة النفط ولتموين البلاد بالمحروقات السائلة ومنح إجازات استيراد او تصدير المنتجات المكررة للنفط ومشتقاته والمنتوجات البتروكيمائية.

المهمة الثالثة

العناية بقضايا تلوث البيئة بالنفط ومشتقاته، وذلك بالتعاون مع الجهات اللازمة.

التعديلات

بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٧٩ تاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧ أنيط بالمديرية العامة للنفط مهام ادارة المؤسسات التي تتعاطى الشؤون النفطية على الاراضي اللبنانية. لذا فقد بدأت المديرية العامة بإدارة المؤسسة النفطية في طرابلس (سابقا IPC Ltd.) والمؤسسة النفطية في الزهراني (سابقا التابلاين ومدريكو) وذلك وفقا للمبادئ الصناعية والتجارية. يخضع موظفو هاتين المؤسستين لقوانين العمل.

إن ممارسة المهام الاساسية المبينة أعلاه، ولا سيما بعد صدور المرسوم الاشتراعي رقم ٧٩ في العام ١٩٧٧، وخاصة لجهة تولي صفقات شراء النفط الخام والمشتقات النفطية اللازمة لتغطية حاجات سوق الاستهلاك الداخلي، (عندما كانت الدولة تتولى هذا الامر)، أسبغت على هذه الادارة ميزة خاصة بين الادارات الحكومية الاخرى، وهي ممارسة قسم مهم من نشاطاتها وفق أصول الصناعة والتجارة.

١ - ٢ التنظيم الاداري

المديرية العامة للصناعة

تتألف المديرية العامة للصناعة من ثلاث مصالح وثلاثة مكاتب اقليمية لجنوب وشمال لبنان والبقاع. وقد تم تنظيم هذه المصالح وفقا لما يلي: (راجع الهيكل التنظيمي للمديرية)

١- مصلحة الديوان

- الدائرة الادارية وشؤون الموظفين
- دائرة القضايا والدراسات القانونية
- دائرة المحاسبة

٢- مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية

- دائرة المواصفات ومراقبة الجودة
- دائرة صناعات الغزل والنسيج
- دائرة الصناعات الكيمائية ومواد البناء
- دائرة الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي
- دائرة الصناعات الخفيفة
- دائرة الصناعات الهندسية والمعدنية والخشبية

تتضمن مهام مصلحة الشؤون الفنية والخدمات الصناعية ما يلي:

- دراسة وضع الصناعات الحالية من النواحي الفنية، واقتراح وسائل تحسينها وحمايتها وتطويرها.
- تقديم رأي مبرر لخبير في وضع صناعات جديدة، اقتراح التعليمات المطلوبة الى الانمائيين وأصحاب الصناعات الحالية.
- إعداد أبحاث ودراسات متعلقة بمواصفات المنتجات الصناعية لتقديمها الى مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية للموافقة.
- مراقبة جودة المنتجات الصناعية ومطابقتها مع المواصفات المعتمدة واقتراح تدابير لتحسين الجودة.
- اقتراح برامج سنوية للمواصفات وتقديمها الى مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية.
- تجميع الاحصاءات الصناعية وتحويلها الى مصلحة الدراسات الاقتصادية والانماء الصناعي.
- اجراء معاينات واستقصاءات فنية.
- استقصاء شهادات المنشأ واقتراح منحها لأصحاب العلاقة.
- تجهيز ومراقبة الأساليب المتعلقة باجازات استيراد وتصدير الآلات وقطع الغيار والسلع الخاضعة للاجازات المسبقة واقتراح منح الاجازات وفقا للقوانين المعتمدة.
- المشاركة مع مصلحة الدراسات الاقتصادية والانماء الصناعي في العلاقات الفنية مع منظمات تقنية محلية وعالمية.

- الاعداد والمشاركة في المعارض المحلية والدولية لترويج المنتجات الصناعية الوطنية.
- إجراء دراسات في تدقيق كلفة انتاج المنتوجات المحلية.
- تجهيز الوسائل والخدمات كافة ذات الطبيعة التنفيذية.

٣- مصلحة الدراسات الاقتصادية والانماء الصناعي

- دائرة التسجيل والاحصاء
- دائرة التنمية الصناعية وتشجيع الصادرات
- دائرة التعاون الفني مع المؤسسات الدولية والوطنية
- دائرة التوثيق والاعلام.

تتضمن مصلحة الدراسات الاقتصادية والانماء الصناعي المهام التالية:

- تحليل المعلومات الاحصائية المنقولة من مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية.
- ادارة الاحصاء الصناعي والتدقيق في صلاحية المعلومات المجموعة.
- اجراء الاستطلاعات المطلوبة من وحدات الوزارات الاخرى.
- عرض سياسة صناعية عامة وبرنامج تصنيع كجزء من مخطط انماء اجتماعي اقتصادي عام.
- دراسة خلق فرص لصناعات جديدة وإقتراح برنامج أولي للتصنيع.
- إعداد دراسات واقتراحات تمشيا مع سياسة الدولة الهادفة الى تشجيع قطاعات الصناعة (تصنيع زراعي) أو مناطق (مناطق غير ممنوحة الامتيازات).
- إعداد دراسات تظهر صدقية الاستثمار الصناعي على ضوء الفوائد بالمقارنة مع مثيلاتها في لبنان.
- دراسة شؤون الخبراء الصناعية وترويج الصادرات.
- تجهيز ومتابعة الاتفاقيات الاقتصادية التي تهدف الى منح الامتيازات في الاسواق الدولية للمنتجات الصناعية اللبنانية.
- دراسة التعرفات وإعداد تعديلاتها.
- دراسة الرسوم الجمركية وأشكال الحماية الاخرى.
- دراسة وعرض القوانين والأنظمة لتشجيع الاستثمار الصناعي.
- تأسيس مكتبة للرجوع إليها في استقصاء المعلومات.
- العمل على وضع دليل للتوظيف الصناعي في لبنان.
- اقتراح برامج تدريبية بالتنسيق مع المؤسسات الدولية.

تنسق المديرية العامة للصناعة نشاطها مع المؤسسات العامة الاخرى المعنية بحيث يشمل:

- وزارة الصناعة والتجارة في وضع سعر المبيع للمنتجات المستهلكة محليا وبتحديد كلفتها في المصنع من قبل المديرية العامة للصناعة.
- تنظيم مقاييس ومواصفات وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الصحة ووزارة الزراعة بالنسبة الى الجودة والمواصفات.
- غرفة التجارة والصناعة في ما يختص بتصحيح منشأ السلع ومنح شهادات المنشأ لتصدير هذه السلع.

المديرية العامة للنفط

تتألف المديرية العامة للنفط من ثلاث مصالح. (راجع الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للنفط)

١- مصلحة الديوان

- الدائرة الادارية وشؤون الموظفين
- دائرة المحاسبة
- دائرة القضايا والدراسات القانونية

٢- مصلحة الشؤون الاقتصادية والمالية

- دائرة الدراسات والبحوث والاحصاء
- دائرة المراقبة المالية ومحاسبة الشركات
- دائرة التموين والتوزيع

تعود مهام هذه المصلحة الاساسية الى مراقبة قضايا النفط الاقتصادية والمالية في ضوء سياسة الحكومة النفطية، بالاضافة الى مراقبة الشركات المستوردة والموزعة، إضافة الى تسعير منتوجات النفط وتجهيز الاحصاءات والدراسات المتعلقة بها.

٤- مصلحة الشؤون الفنية

- دائرة نقل وتخزين النفط الخام
- دائرة التكرير والتصنيع
- دائرة استكشاف النفط والمعادن
- دائرة المعادن والمقالع (تبقى هذه الدائرة تحت نفوذ المديرية العامة للاستثمار لوزارة الموارد المائية والكهربائية.

تتضمن مهام المصلحة الفنية مراقبة عملية الانتاج في مصفاتي الزهراني وطرابلس والتأكد من جودة النفط المستورد الى جانب التنقيب عن النفط وتخزينه، ومراقبة الخزانات وناقلات النفط.

وعلى الصعيد عينه، تنسق المديرية العامة للنفط نشاطاتها مع إدارات حكومية تابعة لوزارات أخرى، منها وزارة المالية (المصرف المركزي)، وزارة الاقتصاد والتجارة (مصلحة حماية المستهلك، الجمارك، المديرية العامة للنقل، شركة كهرباء لبنان وخفر السواحل). ويتضمن هذا التنسيق فتح اعتمادات لاستيراد النفط الخام والمنتجات النفطية، ومراقبة حسابات أموال المحروقات السائلة والحسابات العائدة لها في المصرف المركزي وفروعه، إضافة الى مراقبة الاستيراد، وتفريغ منتوجات النفط وتوزيعها، ومراقبة الشركات العاملة والأعمال البحرية العامة التي تتعلق بمنشآت التخزين والخطوط البحرية لتفريغ منتجات النفط المخزونة.

١-٣ الموظفون

يبين الجدولان ١ - أ و ١ - ب ملخص الملاك الحالي والشواغر في المديريتين العامتين.

المديرية العامة للصناعة

الفئة	العدد المقرر بالملاك	المراكز المشغولة	المراكز الشاغرة
الأولى	١	١	٠
الثانية	٣	٣	٠
الثالثة	٣٠	٨	٢٢
الرابعة	٣٢	٩	٢٣
الخامسة	١١	٠	١١
المجموع	٧٧	٢١	٥٦
متعاقدون	٠	٠	٠
مياومون	٠	٤	٠

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

المديرية العامة للنفط

الفئة	العدد المقرر بالملاك	المراكز المشغولة	المراكز الشاغرة
الاولى	١	١	٠
الثانية	٣	١	٢
الثالثة	١٢	٣	٩
الرابعة	٢١	٦	١٥
الخامسة	٤	٠	٤
المجموع	٤١	١١	٣٠
متعاقدون	٠	٠	٠
مياومون	٠	١	٠

يلاحظ ان الشواغر في المديرية العامة للصناعة تبلغ ٧٣٪ تقابلها نسبة ٧٦٪ في المديرية العامة للنفط. وتبقى أكثرية الوظائف العليا والوسطى في كلا المديريتين العامتين شاغرة.

١ - ٤ المشاريع القائمة

الوزارة العامة للصناعة

نظرا لأهمية القطاع الصناعي في ميدان الاقتصاد اللبناني، فقد بدأت الوزارة من خلال مساعدة متطوعين اجراء مسح على الصناعات الموجودة لتكون نواة لقاعدة البيانات الصناعية. يهدف هذا المسح الى تجميع المعلومات عن المصانع العاملة وأنواع المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه الصناعات.

وفي إطار نشاطاتها العادية تقوم المديرية العامة بدعم الصناعات المحلية الذي يتضمن مراقبة شهادات المنشأ وقرار منحها الى الأطراف المعنية، وإعداد ومراقبة المعاملات التي تتعلق باجازات الاستيراد والتصدير للآلات وقطع الغيار ورصد أسعار كلفة المنتوجات المحلية الخاضعة للرقابة، والمشاركة في معارض محلية وخارجية وتشجيع الصادرات.

المديرية العامة للنفط

طلبت الوزارة من بنك الانماء الاسلامي اعداد مناقصة لتأهيل مصفاتي طرابلس والزهراني لسعة تكرير ١٥٠,٠٠٠ برميل يوميا.

وتجري حاليا دراسة فنية-اقتصادية لتحديد نوع العمل المناسب الكافي لهذا الاستيعاب، واذا كان تأهيل المصفاتين قابلا للتنفيذ. ومن جهة أخرى يسوى حاليا نزاع طويل بين الادارة والعمال لانهاء العقود القديمة لموظفي المصفاتين. كما يجري حاليا إجراء جردة للخزانات ومحطات التوزيع.

تؤدي أيضا المديرية العامة نشاطاتها العادية التي تتعلق بمراقبة تخزين الاستيراد وتوزيع النفط ومنتجاته وتسعيرها ومراقبة الجودة، والأموال المستقلة للمحروقات السائلة المستقلة والحسابات الاخرى التي تعود الى المصرف المركزي وخاصة تلك المخصصة لشركة كهرباء لبنان والتي كان لها دور فعال في استيراد المحروقات منذ عام ١٩٧٦.

١ - ٥ المشكلات الاساسية

إن المشكلات الاساسية التي تواجهها الوزارة تكمن في نطاق الناحيتين الوظيفية والعملية معا. ويمكن إيجاز هذه المشكلات بالجوانب التالية:

عـــامة

- ان أغلب الوظائف العليا والفنية في الوزارة شاغرة وهذا ما يسبب العجز في تنفيذ مهام التخطيط، ورسم السياسة والقدرة على صنع القرار.
- نقص في التجهيزات المكتبية الأساسية، الحواسيب ومعدات الاتصال.
- إنعدام تدريب الموظفين منذ ١٧ عاما.

الصناعـــة

- نقص في تحديث المعلومات للصناعة الوطنية ومشكلتها ومعوقاتها.
- نقص في رسم السياسة الصناعية والاستراتيجية لارشاد الإنماء الصناعي الجديد واستثماراته.
- إن القوانين والانظمة والأساليب قديمة جدا، والحاجة ماسة لتعديل أساليب جديدة وتطويرها بحيث تؤدي بدورها الى تطوير القطاع الصناعي.
- كان تمويل التصدير والتأمين مهملا وراكدا.

النفـــــط

- أدى وضع مصفاتي الزهراني وطرابلس الى سوق غير مستقرة للمشتقات النفطية. وتوقفت هاتان المصفاتان عن العمل منذ العام ١٩٨٨ و١٩٩٢ على التوالي.
- تراقب الوزارة أموال المحروقات السائلة المستقلة بما في ذلك شركة كهرباء لبنان اذ كانت الوزارة تستورد المحروقات منذ عام ١٩٧٦. ومنذ ذلك التاريخ، كان وضع هذا الحساب مدينا، الأمر الذي أدى الى تفاقم العجز في صندوقه.
- لا يوجد أية سياسات نفطية وتسعيرية محددة لتقنين الاستهلاك وزيادة فاعلية استخدام الطاقة.

٢ - أهداف مشاريع التأهيل وأولوياتها خلال السنوات الثلاث القادمة

٢ - ١ الدعم الفني المتوقع والمبرمج

تتضمن الاقتراحات التمهيدية ومفاهيم المشاريع التي تتعلق بالقطاع الصناعي الامور التالية:

- اقتراح "تأسيس مركز المعلومات الصناعية والتوثيق" يعود لجمعية الصناعيين اللبنانيين. هدفه تجميع وتجهيز، وتجديد ونشر المعلومات عن الصناعة في القطاع الخاص للفعاليات كافة العاملة في البلد وتطويرها. تبلغ الميزانية ١١٣,٥٠٠ دولار.

- مستندات المشروع
"مساعدة أولية في تأسيس مستوعب للطاقة في الصناعة" المدة: ٣ شهور. تبلغ الميزانية ٤٩,٠٠٠ دولار.

- مفهوم المشروع
"اعادة هيكلية وتحسين الانتاجية" في المشاريع الصناعية الرئيسية المختارة لمدة ٦ شهور. تبلغ الميزانية ٢٤٠,٠٠٠ دولار.

- مفهوم تمهيدي للمشروع

"هوية الاستثمار والترويج".
الصورة الجانبية للمشروع النموذجي للمنظمة العالمية للاستثمار والانماء في الجودة، والمعايير وعلم المقاييس.

إضافة الى ذلك فقط اظهرت المانيا اهتماما لتقييم دراسة لتخمين نشاطات صناعية حالية وإعداد استراتيجية تحدد أولوية القطاعات لترويجها من قبل الوزارة.

٢ - ٢ عناصر الخطة المتوسطة والطويلة الأجل وأهدافها

تنشأ العناصر الاستراتيجية التالية الطويلة الأجل من مهام الوزارة ومن عتبة النشاطات الحالية:

- العمل مع وزارات أخرى مختصة في تطوير الثروة الوطنية والأساس الاقتصادي والصناعي وبالتحديد مع وزارة الاقتصاد والتجارة من خلال المؤسسات التجارية والصناعات المحلية وترويج الصادرات.
- تحسين جودة المنتوجات المحلية ورفع الانتاجية، ومنافسة الصناعات المحلية (بالتشديد على الجودة الالزامية في القطاع الصناعي).
- تطوير الخبرة الصناعية والمعرفة العملية في المنطقة من ذات التقنية العالية لتشجيع عودة العقول المبدعة للقدرات البشرية اللبنانية ذات المستوى العالي.
- تشجيع مشاركة المغتربين اللبنانيين والرساميل الاجنبية في استخدام الوسائل الصناعية التكنولوجية الحديثة في المشاريع الصناعية.

- تثبيت سوق المشتقات النفطية الداخلية ومراقبة الأسعار.
- تشجيع ترشيد الطاقة المستهلكة ورفع فعالية استعمال الطاقة.
- الاستشارة القصوى من الخدمات الفنية التي تقدمها المنظمات العالمية.

٦ - ٣ أولويات المشاريع القصيرة الأجل

- تأهيل أوضاع العمل في الوزارة

تأهيل الوزارة من ناحية المساحة، بالاضافة الى تجهيزات ومفروشات مكتبية، حواسيب، معدات اتصالات وتجهيزات خاصة. سيقوم مشغلو الأنظمة بتدريب الموظفين على تشغيل الحواسيب كاستعمال برامج معالجة النصوص، ومعالجة المصفوفات وقاعدات البيانات (خاصة الاحصائية منها).

- التأهيل الاداري وتدريب الموظفين

تنشيط كامل للمهام العادية للوزارة من خلال ملء الوظائف الرئيسية العليا وأولوية الدعم الفني لبناء القدرة على التخطيط ورسم السياسة وصنع القرار، واحياء دورات تدريب ادارية.

- تأسيس قاعدة بيانات عن الصناعات اللبنانية الحالية

لقد بدأت الوزارة العمل في استطلاع صناعي من خلال متطوعين، ينبغي ان يكتمل مع الادارة المركزية للاحصاءات، ويجب ان تبني قاعدة معلومات لكي تستعمل في اقتراح تقارب أفضل لاعادة تأهيل الصناعات الوطنية وأغراض التصميم.

- وضع استراتيجية وسياسة صناعية

تطوير استراتيجية وسياسة صناعية مرتكزة على تقييم النشاطات الصناعية الحالية والفعاليات، وتحديد نوعية القطاعات الأكثر انتاجا لتشجيع الاستثمارات المستقبلية.

يشمل النشاط أيضا مراجعة القوانين والاجراءات وتحديثهالتشجيع نمو القطاع الصناعي تمشيا مع احتياجات الاقتصاد الوطني، وجذب الرساميل اللبنانية والأجنبية للاستثمار في لبنان. ولكن المشكلة الأساسية تكمن في تعديل الأولويات للتحول من وزارة تأخذ على عاتقها المراقبة والتسويق المباشر الى ادارة اتكالية تتولى الابحاث ووضع الاستراتيجيات والسياسات والخدمات بين يدي القطاع الخاص.

- تشجيع الصادرات الصناعية

تخمين تقييم القوانين الحالية الاجراءات التي تتعلق بتصدير المنتوجات الصناعية واصدار التمويل والتأمين والتوحيد بتحسين سن القوانين والأنظمة والأساليب من أجل تطوير المنافسة وجودة المنتوجات الصناعية من خلال جودة اجمالية في المفاهيم الادارية وتبني مقاييس دولية.

- تنظيم سوق النفط

تحديد سياسات قطاع النفط واستراتيجيته، تنظيم السوق المحلي لمنتوجات النفط، وتحديد كلفة الهيكلية باعتماد الطرق والوسائل في ترشيد استهلاك المحروقات ورفع فاعلية استعمال الطاقة.

التحول من الأهداف القصيرة الأجل الى الأهداف الطويلة الأجل

تمثل أولوية مشاريع الوزارة قصيرة الأجل مرحلة أولية للوصول الى الأهداف الطويلة الأجل وهي:

- العمل الى إعادة تأهيل إداري وطبيعي في تنشيط أعمال الوزارة الكامل، تعزيز قدرة صنع السياسة، تحديث وسائل معالجة الأعمال المختلفة، ورفع إنتاجية ملاك الموظفين لكي يصبح فعالا في ادارة ومعالجة النشاطات والأهداف المتوسطة والطويلة الأجل المتعلقة بتطوير القطاع الصناعي الوطني.

- وضع قاعدة بيانات في الصناعات القائمة بالتنسيق مع الادارة المركزية للاحصاء، تهدف الى ولادة نوعية المعلومات في القطاع الصناعي وتطويرها لتصنيع السياسة وانماء الاستراتيجية لحسابات وطنية. يكون هذا النشاط مطلبا أساسيا مستلزما لجهود تؤدي الى أهداف (أ)، (ب)، (ت)، و (ج).

- تطوير الاستراتيجية الصناعية وسياستها، بهدف تحقيق نمو القطاع الصناعي وجعل الاستثمارات المطلوبة أفضل، يكمن في أولوية النشاط في الجهود الزائدة باتجاه الأهداف (أ)، (ب)، (ت)، (ث)، و (ج).

- يرمي الى ترويج الصادرات طويل الأجل (ج) اضافة الى الهدف (ب) الذي يتعلق بتحسين الجودة ورفع انتاجية ومنافسة القطاع الصناعي.

- يرمي الى تنظيم سوق منتجات النفط الداخلي باتجاه الهدفين (ح) (خ) طويلي الأجل.

٣- ملخص احتياجات المشاريع

٣-١ أولوية المشروع (صناعة - ١)
دراسة تنظيمية للوزارة

تأهيل أوضاع العمل العامة للوزارة في ما يختص بمساحة المكتب اللائقة، مفروشات ومعدات للمكاتب، حواسيب تجهيزات الاتصال وآليات ميدانية.

احتياجات المساحة

يبين الجدولان ٤ - أ و٤ - ب المساحة التي تشغلها الوزارة حاليا، وهي حوالي ١٠٠٠م٢ لكل من المديريتين. تتطلب المديرية العامة للنفط زيادة ٢٠٠٠ م٢ لاعمالها. يقدر الايجار السنوي للمساحات الاضافية بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دولار، أي ١,٢٠٠,٠٠٠ للسنوات ٩٥ الى١٩٩٧.

كلفة تأهيل المقدرة الاستيعابية للمباني الحالية هي ٤٠٠,٠٠٠ دولار أميركي (المرجع: "دراسة إعادة تأهيل المباني الحكومية في بيروت والضواحي"، مجلس الانماء والاعمار).

احتياجات المكاتب

المديرية العامة للصناعة

- تجهيزات حواسـ ـاز ميني حاسوب لربط الدوائر كافة. الكلفة الاجمالية المقدرة للشبكة والحواسيب والبرامج والطابعات والأجهزة الملحقة هي ٧٥،٠٠٠ دولار (انظر الى جدول ٥- أ). الحواسيب توزع كما يلي:

- المديرية العامة للصناعة: ١ حاسوب نقال و١ حاسوب شخصي (٤٨٦/DX).
- مصلحة الدراسات الاقتصادية والانماء الصناعي: ٢ حاسوب شخصي (٤٨٦/DX).
- مصلحة الديوان: ١ حاسوب شخصي (٤٨٦/DX).
- مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية: ٢ كمبيوتر شخصي (٤٨٦/DX).
- تجهيزات مكتبية: لم تلحظ أية احتياجات.
- مفروشات مكتبية: ٤ طاولات خشب، ١٢ كرسيا، ٨ خزائن، ٨ خزائن لحفظ الملفات. الكلفة التقديرية: ٤,٠٨٠ دولار.
- آليات وتجهيزات ميدانية: سيارة سيدان. الكلفة التقديرية: ١١,٠٨٠ دولار.

تجهيزات كمبيوتر	٧٥,٠٠٠
مفروشات مكتبية	٤,٠٨٠
آليات وتجهيزات ميدانية	١١,٠٨٠
الكلفة الاجمالية بالدولار	٩٠,١٦٠
اعادة تأهيل الأبنية	-

المديرية العامة للنفط

- تجهيزات كمبيوتر: جهاز ميني حاسوب لربط الدوائر كافة. الكلفة الاجمالية المقدرة للشبكة والحواسيب والبرامج والطابعات والأجهزة الملحقة هي ٧٥,٠٠٠ دولار (أنظر الى جدول ٥ -ب). الحواسيب توزع كما يلي:

  * المديرية العامة للنفط: ١ حاسوب نقال و ١حاسوب شخصي (٤٨٦/DX).
  * مصلحة الشؤون الاقتصادية والمالية: ١ حاسوب شخصي (٤٨٦/DX).
  * المصلحة الفنية: ٢ حاسبوب شخصي (٤٨٦/DX).
  * مصلحة الديوان: ٢ حاسوب شخصي (٤٨٦/DX).

- تجهيزات مكتبية: ٢ آلة طابعة لاتيني، آلة حاسبة ٢ آلة تصوير فاكس/تلفون حديث تقدر الكلفة ٨,٥٠٠ دولار.

- مفروشات مكتبية ٥٠ طاولة مكتب، ٥٠ كرسيا، ٥٠ خزانة و ٥٠ خزانة ملفات تقدر الكلفة ٣١,٥٠٠ دولار.

- آليات ومعدات ميدانية: لا شيء.

- تجهيزات خاصة: مختبر تحليل الزفت (٨٠,٠٠٠ دولار) و مكتبة مرجعية (١٥,٠٠٠ دولار). تقدر الكلفة الاجمالية: ٩٥,٠٠٠ دولار.

تجهيزات حواسيب	٧٥,٠٠٠
تجهيزات مكتبية	٨,٥٠٠
مفروشات مكتبية	٣١,٥٠٠
الكلفة الاجمالية بالدولار	١١٥,٠٠٠
تأهيل الأبنية	٩٥,٠٠٠
تجهيزات خاصة	١,٢٠٠,٠٠٠

من الملاحظ ان برنامج التأهيل الوطني لا يغطي تمويل التجهيزات الخاصة وإعادة تأهيل المباني، وبالتالي يقتضي البحث عن مصدر آخر.

احتياجات التدريب

ان التدريب الفني لاستعمال معالجة النصوص والمصفوفات وقاعدة البيانات مسؤولية مشغلي الشبكة، بالتالي فان الكلفة مشمولة مع الخبراء (والتي تقدر بـ ٧٢,٠٠٠ دولار أميركي).
ومع ذلك فإن برنامج التدريب المقترح هو التالي:

المديرية العامة للصناعة

- تدريب ٨ موظفين من الفئة الرابعة و ٤ من الفئة الثالثة على معالجة النصوص والمصفوفات وقاعدة البيانات لفترة ٤ أسابيع (مجموع ٤٨ متدرب/أسبوع).

المديرية العامة للنفط

- تدريب ٤ موظفين من الفئة الرابعة و ٣ من الفئة الثالثة على معالجة النصوص والمصفوفات وقاعدة البيانات لفترة ٤ أسابيع (مجموع ٢٨ متدرب/أسبوع).

ملخص احتياجات مشروع صناعة - ١

تجهيزات حواسيب	١٥٠,٠٠٠
تجهيزات مكتبية	٨,٥٠٠
مفروشات مكتبية	٣٥,٥٨٠
سيارات ومعدات ميدانية	١١,٠٨٠
دعم فني	٧٢,٠٠٠
الكلفة الاجمالية بالدولار	٢٧٧,١٦٠
تجهيزات خاصة	٩٥,٠٠٠
تأهيل المباني	١,٢٠٠,٠٠٠

ويلاحظ أن برنامج التأهيل الوطني لا يغطي تمويل التجهيزات الخاصة وإعادة تأهيل المباني، وبالتالي يقتضي البحث عن مصدر آخر.

وهي موزعة على سنتين على النحو التالي:

سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة
٢٤١,١٦٠	٣٦,١٠٠	-

٣-٢ أولوية المشروع (صناعة - ٢)
تحسين الأداء وتدريب الموظفين

الأهداف الأساسية

تفعيل كامل لمهام الوزارة العادية من خلال ملء الوظائف العليا وأولوية الدعم الفني للتوظيف لبناء القدرة على التخطيط، ورسم السياسة وصنع القرار وتأمين إحياء دورات إدارية.

احتياجات الموظفين

يبين الجدولان ٢ - أ و ٢- ب تفاصيل احتياجات الموظفين حسب المهام والمستوى لكل من المديريتين. عملية التوظيف ضرورية لتفعيل المهام العامة الأساسية وتقوية القدرة على اتخاذ القرار في المصالح الفنية.

احتياجات التدريب

المديرية العامة للصناعة

تدريب اداري محلي:

- ٣ متدربين من الفئة الرابعة في العلاقات العامة من المعهد الوطني للادارة والانماء (٩ متدرب/ أسبوع). الكلفة التقديرية: ٤,٠٥٠ دولار.

المديرية العامة للنفط

تدريب فني:

- ١ متدرب من الفئة الرابعة في المحفوظات والمكتبة (٢ متدرب/ أسبوع). الكلفة التقديرية: ٩٠٠ دولار.

- ١ متدرب من الفئة الرابعة في تشغيل التلكس (١ متدرب/ أسبوع) تبلغ الكلفة المقدرة ٤٥٠ دولارا".

ملخص احتياجات مشروع صناعة - ٢

تدريب اداري	٤,٠٥٠
تدريب فني	١,٣٥٠
الكلفة الاجمالية بالدولار	٥,٤٠٠

وتدرج الكلفة خلال السنة الأولى:

سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة
٥,٤٠٠	-	-

٣-٣ اولوية المشروع (صناعة - ٣)
تأسيس قاعدة بيانات في الصناعات الحالية

الأهداف الأساسية

لقد قامت الوزارة باستطلاع صناعي بفضل جهود متطوعين. يجب ان يكتمل هذا الاستطلاع بالتعاون الوثيق مع ادارة الاحصاء المركزي، إذ ينبغي بناء بيانات لاستخدامها في إتخاذ التوجيه الممكن لاعادة تأهيل الصناعات الوطنية وأغراض التصاميم الصناعية.

متطلبات التنفيذ

يتطلب انجاز هذه القاعدة للبيانات خدمات خبير محلي لانهاء تجميع المعلومات، وتدقيقها، وادخال المعلومات وتحضير الجداول وملخص عن المعلومات المطلوبة.
تمول المشروع التعاونية الألمانية، GTZ، بملبغ إجمالي قدره ٥٤٦,٠٠٠.

دعم فني	٥٤٦,٠٠٠
الكلفة الاجمالية بالدولار	٥٤٦,٠٠٠

وهي موزعة على سنتين على النحو التالي:

سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة
٢٧٣,٠٠٠	٢٧٣,٠٠٠	-

٣-٤ أولوية المشروع (صناعة - ٤)
تطور السياسة والاستراتيجية الصناعية

الأهداف الأساسية

إن تطوير السياسة الصناعية واستراتيجيتها يقوم أساسا على تقييم المشاريع الصناعية الحالية. وتحديد هوية القطاعات الموعودة أكثر من غيرها لتشجيع الاستثمارات المستقبلية.

ويتضمن هذا النشاط أيضا مراجعة القوانين والأساليب وتحديثها لتشجيع نمو القطاع الصناعي تمشيا مع احتياجات الاقتصاد الوطني، وجذب الرساميل اللبنانية والأجنبية للاستثمار في لبنان. وتكمن القضية الأساسية في تعديل الأولويات مع الوزارة وتأخذ على عاتقها المراقبة والتسويق المباشر الى ادارة مرنة تتولى الابحاث والاستراتيجيات والسياسات والخدمات الى القطاع الخاص.

الحاجة الى الموظفين

يتطلب المشروع مشاركة موظفي الوزارة أو الذين ينبغي تعيينهم لا سيما في مصلحة الدراسات الاقتصادية والأنماء الصناعي.

مستشارون

يوصى بتأسيس فريق عمل قوامه إثنان من الاقتصاديين الصناعيين المتخصصين على صعيد دولي ولفترة وطويلة الأجل في انماء السياسة الاقتصادية والاستراتيجية، يعاونهما أربعة مهنيين محليين لمدة سنة ونصف السنة.
ويقترح بتمويل الدراسة بقيمة ٢٠٠,٠٠٠ دولار.

احتياجات التدريب

دورات محلية

- حلقتان دراسيتان، مدة كل واحد منهما ٣ أسابيع يديرها خبراء في تخطيط السياسة الصناعية، وتقييم السوق وتحديد الامكانات الصناعية وأخيرا، دراسة جدوى المشروع. توجه هذه الدورات الى موظفي الوزارة، لا سيما في مصلحة الدراسات الاقتصادية ومصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية بالاضافة الى موظفي وزارة الاقتصاد والتجارة.

تدريب مهني - عالمي

- متدرب من الفئة الثالثة لثلاثة أسابيع في امكانات الدراسات الاقتصادية للمشاريع الصناعية (٤ متدرب/أسبوع). الكلفة التقديرية: ١٨,٠٠٠ دولار.
- متدرب من الفئة الثالثة لثلاثة أسابيع في الوسائل الحديثة في تشجيع تحويل الصناعات وتنميتها (٤ متدرب/ أسبوع). الكلفة التقديرية: ١٨,٠٠٠ دولار.
- متدرب من الفئة الثالثة لثلاثة أسابيع في المبادئ والدراسات لتشجيع الاستثمارات الصناعية (٤ متدرب/أسبوع). الكلفة التقديرية: ١٨,٠٠٠ دولار.

ملخص احتياجات مشروع صناعة - ٤

مستشارون - عالميون	٤٨٠,٠٠٠
مستشارون - محليون	٢١٦,٠٠٠
تدريب عالمي	٥٤,٠٠٠
تمويل الدراسة	٢٠٠,٠٠٠
الكلفة الاجمالية بالدولار	٩٥٠,٠٠٠

وهي موزعة على سنتين على النحو التالي:

سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة
٣٣٦,٠٠٠	٦١٤,٠٠٠	-

٣-٥ أولوية المشروع (صناعة - ٥)
تشجيع الصادرات الصناعية

الاهداف الأساسية

تقييم القوانين والأساليب التي تتعلق بتصدير المنتوجات الصناعية والتصدير المالي والتأمين. أيضا، يوصى بتعديل النصوص القانونية والأنظمة والاجراءات لتطوير المنافسة والجودة في المنتوجات الصناعية اللبنانية من خلال مفاهيم شاملة لادارة الجودة وأعتماد مقاييس دولية.

احتياجات الموظفين

يتطلب هذا النشاط مشاركة جهاز دائرة التنمية الصناعية وتشجيع الصادرات وآخرين معنيين في الوزارة.

مستشارون

يوصى بانشاء فريق عمل اقتصادي صناعي على مستوى دولي متخصص في التصدير الصناعي لمدة سنة، يعاونه مهنيان اثنان من الشباب المحليين.

احتياجات التدريب

على هذا الصعيد، ينبغي ايجاد مشاغل محلية يصممها ويديرها خبراء تشمل امكانات التصدير الصناعي، وتنظيم وإدارة التصدير، وأقنيته وأسواقه، وأخيرا التمويل والتأمين. هذه المشاغل موجهة لموظفي الوزارة ويحضرها موظفون من وزارة الاقتصاد والتجارة.

ملخص احتياجات مشروع صناعة - ٥

مستشارون - عالميون	١٦٠,٠٠٠
مستشارون - محليون	٧٢,٠٠٠
الكلفة الاجمالية بالدولار	٢٣٢,٠٠٠

وهي موزعة على سنتين على النحو التالي:

١١٦,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	-

٣-٦ أولوية المشروع (صناعة - ٦).
تنظيم سوق النفط

الأهداف الأساسية

تقوم على تنظيم سوق النفط الداخلي ومشتقاته، وتحديد السياسات، وكلفة البنية الوظيفية والوسيلة الى ذلك هي اعتماد الأساليب والوسائل التي ترشد استهلاك المحروقات وترفع من قدرة استخدام الطاقة.

احتياجات الموظفين

يساهم في هذه الدراسة موظفون يتم اختيارهم من مصلحة الشؤون الاقتصادية والمالية والمصلحة الفنية للمديرية العامة للنفط. ليس هناك أية حاجة الى توظيف إضافي.

مستشارون

ننصح بتكوين فريق عمل من مستشارين دوليين ومحليين لمدة طويلة وقصيرة الأجل بحسب الحاجة وذلك يكون على الشكل يلي:

- قصيرة الأجل:

* مستشاران دوليان لمدة شهرين (٦٤,٠٠٠ دولار) كالتالي:
* هيئات نفطية هندسية للدراسة
* هيئات نفطية مالية ومحاسبية نفطية

- طويلة الأجل:

* مستشار دولي، متخصص في اقتصاديات النفط ، لتقييم أسواق النفط وتقديم المنهجية لصنع القرار السياسي وترشيد استعمال المحروقات (١٦٠,٠٠٠ دولار) ، ويعاونه اثنان من المهنيين المحليين لمدة سنة (٧٢,٠٠٠ دولار).

احتياجات التدريب

- مشاغل وحلقات محلية:

* ينبغي تنظيم مشاغل محلية وحلقات دراسية تشمل المواضيع الواردة أدناه ويديرها المستشارون، توجه الى موظفي الوزارة ويحضرها أفراد من وزارة الاقتصاد والتجارة.

١- سياسات تسويق وتخزين وتوزيع المشتقات النفطية.
٢- هيئات اقتصادية ومالية لصناعة النفط والحسابات النفطية.

- تدريب مهني- دولي:

* كل سنة، ٣ متدربين من الفئة الثانية في التكرير في عمل المصفاة لمدة اسبوعين (ما مجموعه ١٨ أسبوع -متدرب). الكلفة التقديرية: ٨١,٠٠٠ دولار.
* كل سنة، متدربان من الفئة الثانية في ادارة جردة المشتقات النفطية لمدة أسبوعين (١٢ متدرب/ أسبوع تقدر الكلفة: ٥٤,٠٠٠ دولار.

ملخص احتياجات مشروع صناعة - ٦

مستشارون - عالميون	١٦٠,٠٠٠
مستشارون - محليون	١٣٦,٠٠٠
تدريب عالمي	١٣٥,٠٠٠
الكلفة **الاجمالية بالدولار**	٤٣١,٠٠٠

وهي موزعة على ثلاث سنوات على النحو التالي:

سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة
٢٨٣,٠٠٠	١٠٣,٠٠٠	٤٥,٠٠٠

وزارة الصناعـــة و النفـــط

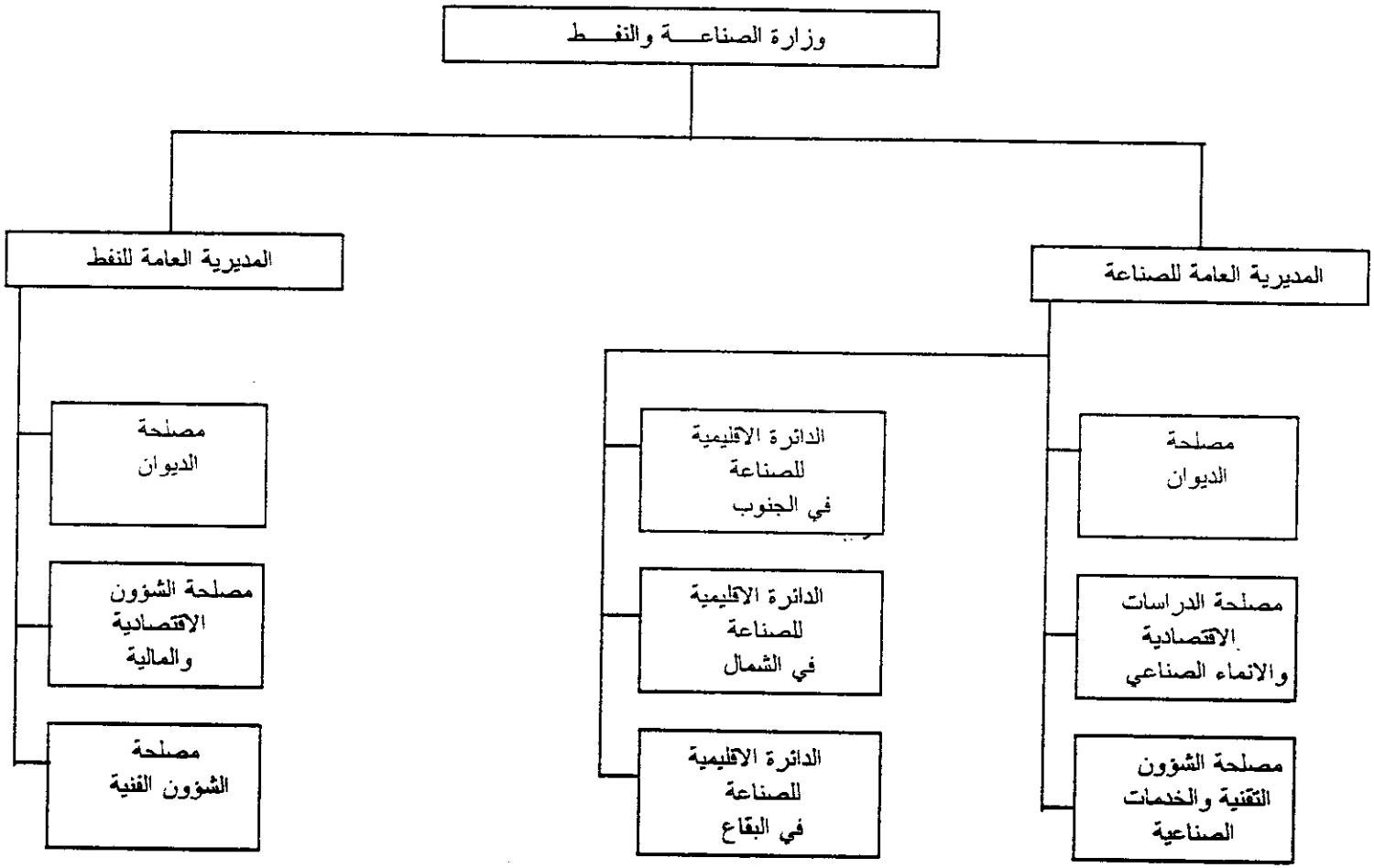

المديرية العامة للصناعة

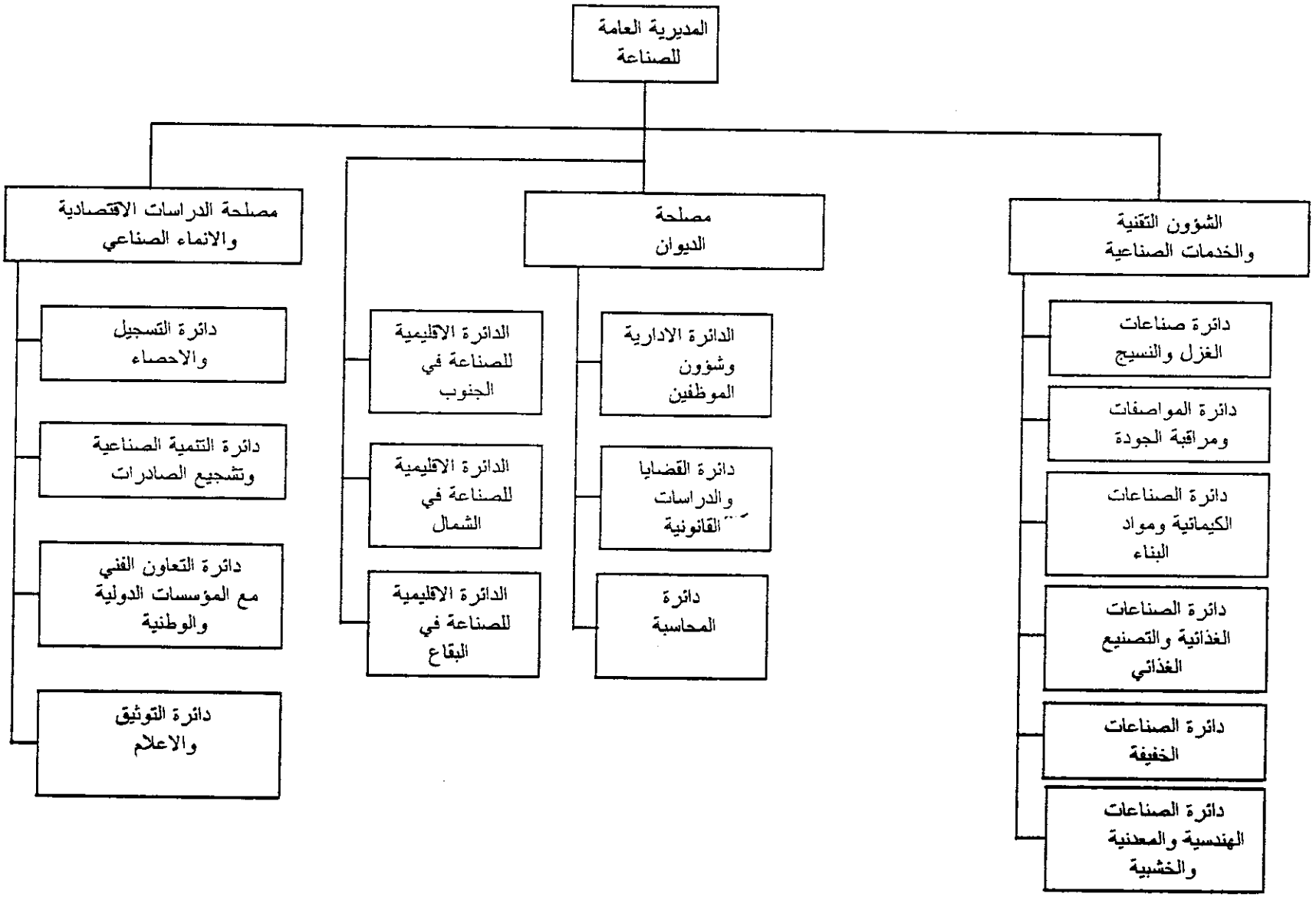

المديريـــة العامـــة للنفـــط

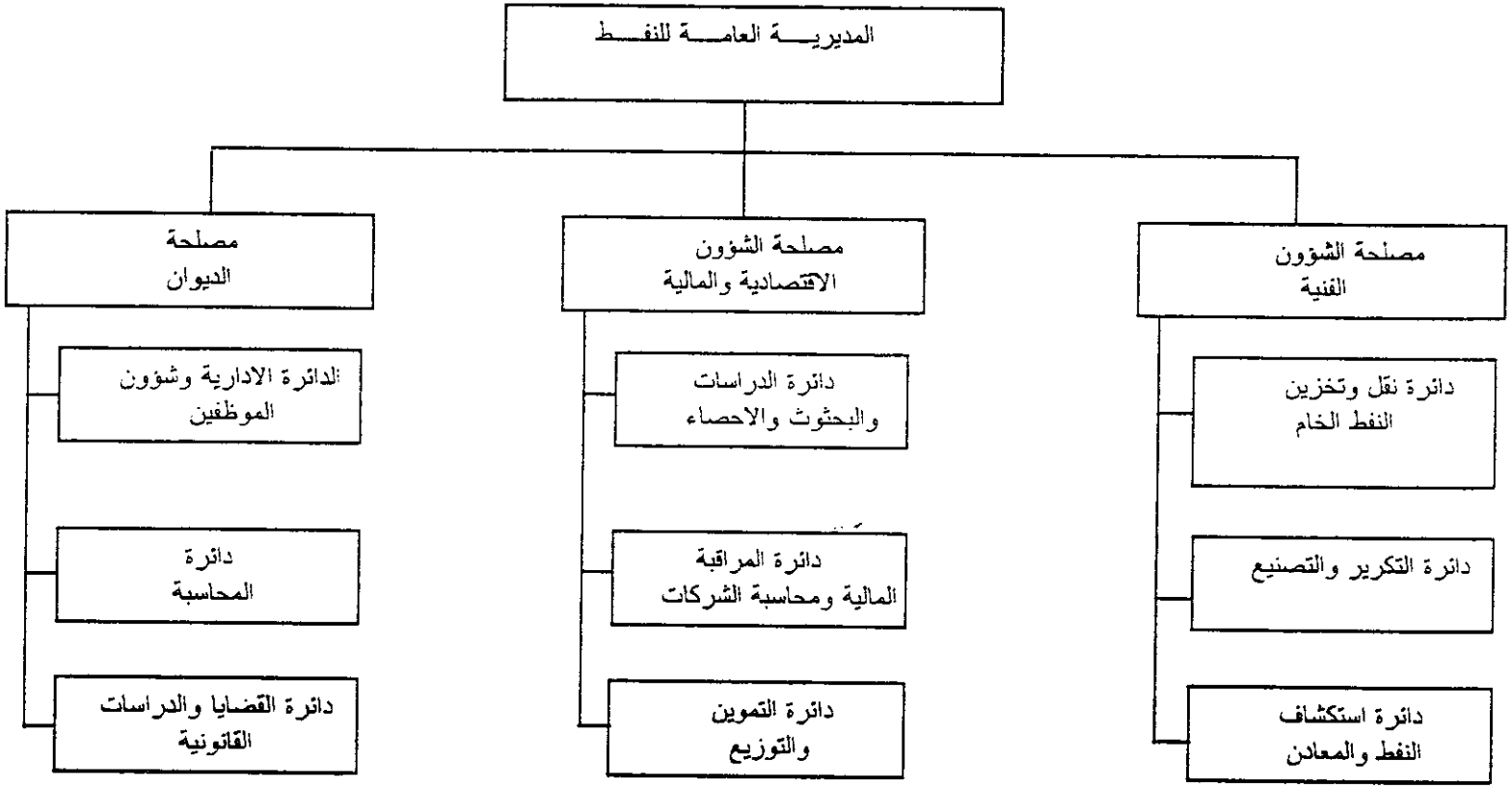

جدول رقم ١-أ
الاحتياجات الملحة للتوظيف

وزارة : الصناعة والنفط

المديرة العامة : الصناعة

الفئة	العدد المقرر للوظائف	مجموع العدد المشغول	وظائف شاغرة نهاية عام ١٩٩٤	توزيع على مدى ثلاث سنوات		
				السنة الاولى ١٩٩٥	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة الثالثة ١٩٩٧
فئة اولى	١	١	٠			
فئة ثانية	٣	٣	٠			
فئة ثالثة	٣٠	٨	٢٢	١١	٦	٥
فئة رابعة	٣٢	٩	٢٣	١٢	٦	٥
فئة خامسة	١١	٠	١١	٦	٥	
مجموع الملاك	٧٧	٢١	٥٦	٢٩	١٧	١٠
متعاقدون		٠				
مياومون		٠				

جدول رقم ١-ب
الاحتياجات الملحة للتوظيف

وزارة: الصناعة والنفط

المديرة العامة: للنفط

الفئة	العدد المقرر للوظائف	مجموع العدد المشغول	وظائف شاغرة نهاية عام ١٩٩٤	توزيع على مدى ثلاث سنوات		
				السنة الاولى ١٩٩٥	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة الثالثة ١٩٩٧
فئة اولى	١	١	٠			
فئة ثانية	٣	١	٢	١	١	
فئة ثالثة	١٢	٣	٩	٥	٤	
فئة رابعة	٢١	٦	١٥	٧	٤	٤
فئة خامسة	٤	٠	٤	٢	٢	
مجموع (الملاك)	٤١	١١	٣٠	١٥	١١	٤
متعاقدون		٠				
مياومون		١				

جدول رقم ٢-أ
احتياجات التوظيف حسب الفئات والمهام

وزارة: الصناعة والنفط

المديرية العامة: للصناعة

الفئة	العدد	الوظيفة	الكفاءات العلمية والخبرات المطلوبة	المجموع لكل فئة
الفئة الثالثة	١٣	رئيس دائرة		
	٩	رئيس دائرة (مهندس)	شهادة جامعية في الهندسة الصناعية مع خبرة ١٠ سنوات	٢٢
الفئة الرابعة	٢٣	كاتب		٢٣
الفئة الخامسة	١١	حاجب	يجيد القراءة والكتابة	١١
المجموع				٥٦

جدول رقم ٢-ب
احتياجات التوظيف حسب الفئات والمهام

وزارة: الصناعة والنفط

المديرية العامة: للنفط

الفئة	العدد	الوظيفة	المؤهلات العلمية والخبرة المطلوبة	المجموع لكل فئة
الفئة الثانية	١	رئيس مصلحة – الشؤون المالية والأقتصادية	شهادة جامعية في الاقتصاد، المالية أو التجارة	
	١	رئيس مصلحة – تقني		٢
الفئة الثالثة	١	رئيس دائرة – المحاسبة	شهادة في المحاسبة عشر سنوات خبرة في الملاك الدائم	
	١	رئيس دائرة – دراسات البحوث والاحصاء	شهادة جامعية في الاقتصاد أو الاحصاء	
	١	رئيس دائرة – التدقيق المالي ومحاسبة الشركات	شهادة جامعية في الاقتصاد أو شهادة في المحاسبة العامة مع خبرة عشر سنوات في الفئة الرابعة مع كفاءة في النفط	
	١	رئيس دائرة – (المهندسين) المواصلات وتخزين النفط الخام ...	شهادة جامعية في هندسة البترول مع اجازة لممارسة المهنة مع خبرة لا تقل عن سنة	
	١	رئيس دائرة – تنقيب عن المناجم	شهادة جامعية في علم الجيولوجيا مع اجازة لممارسة المهنة وخبرة لا تقل عن سنة	
	٢	اداري		
	٢	تقني		٩

جدول رقم ٢-ب (تابع)
احتياجات التوظيف حسب الفئات والمهام

وزارة: الصناعة والنفط

المديرية العامة: للنفط

الفئة	العدد	الوظيفة	الكفاءات العلمية والخبرات المطلوبة	المجموع لكل فئة
الفئة الرابعة	٨	محرر	شهادة بكالوريا قسم ثاني أو ما يعادلها	
	١	مدقق	متطلبات هذه الوظيفة عند وزارة الاقتصاد والتجارة	
	١	رسام	متطلبات هذه الوظيفة عند وزارة الاشغال العامة	
	١	مساعد احصائي	متطلبات هذه الوظيفة عند دائرة الاحصاء	
	٤	مستكتب		١٥
الفئة الخامسة	٤	حاجب	يجيد القراءة والكتابة	٤
المجموع				٣٠

جدول رقم ٣-أ
احتياجات التدريب للموظفين

وزارة: الصناعة والنفط

المديرية العامة: للصناعة

الفئة	عدد المتدربين	(١) اسابيع التدريب	اسابيع متدربين	مكان التدريب	مواضيع التدريب	كلفة الدورات التدريبية (دولار)			توزيع على مدى ثلاث سنوات		
						تدريب محلي	تدريب اقليمي	تدريب عالمي	السنة الاولى ١٩٩٥	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة الثالثة ١٩٩٧
					تدريب اداري						
الفئة الرابعة	٣	٣	٩	(٢)	علاقات عامة	٤,٠٥٠			٤,٠٥٠		
					تدريب مهني						
الفئة الثالثة	١	٤	٤	عالمي	دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية			١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠		
الفئة الثالثة	١	٤	٤	عالمي	طرق وأساليب حديثة لتشجيع وتطوير صناعات تحويل			١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠		
الفئة الثالثة	١	٤	٤	عالمي	مبادئ ودراسات عامة لتشجيع الاستثمار الصناعي			١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠		
المجموع	٦	١٥	٢١			٤,٠٥٠		٥٤,٠٠٠	٥٨,٠٥٠		
المجموع الاجمالي								٥٨,٠٥٠			٥٨,٠٥٠

(١) الوقت المخصص للتدريب هو خمسة أيام بالأسبوع. يمكن أن يقسم حسب عدد المتدربين وبعيدا عن عملهم.

(٢) المعهد الوطني للادارة والانماء.

جدول رقم ٣-ب
احتياجات التدريب للموظفين

وزارة: الصناعة والنفط

المديرية العامة: للنفط

الفئة	عدد المتدربين	(١) اسابيع تدريب	اسابيع متدربين	مكان التدريب	مواضيع التدريب	كلفة الدورات التدريبية (دولار)			توزيع على مدى ثلاث سنوات		
						تدريب محلي	تدريب اقليمي	تدريب عالمي	السنة الاولى ١٩٩٥	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة الثالثة ١٩٩٧
					تدريب مهني						
الفئة الثانية	٩	٢	١٨	عالمي	التكرير وعمل المصفاة			٨١,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٢٧,٠٠٠
الفئة الثانية	٦	٢	١٢	عالمي	ادارة جردة المنتوجات النفطية			٥٤,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠
					تدريب فني						
الفئة الرابعة	١	٢	٢	محلي	المحفوظات والمكتبة	٩٠٠			٩٠٠		
	١	١	١	محلي	تشغيل التلكس والفاكس	٤٥٠			٤٥٠		
المجموع	١٧	٧	٣٣			١,٣٥٠		١٣٥,٠٠٠	٤٦,٣٥٠	٤٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
المجموع الاجمالي								١٣٦,٣٥٠			١٣٦,٣٥٠

(١) الوقت المخصص للتدريب هو خمسة أيام بالأسبوع، ويمكن أن يقسم حسب عدد المتدربين بعيدين عن أعمالهم.

جدول رقم ٤ – أ
احتياجات تأهيل المكاتب

وزارة: الصناعة والنفط
المديرية العامة: للصناعة

الموقع	الوصف	المساحة بالمتر المربع	عدد الوحدات	تكاليف اجارات الملاحق ~~دولار/سنة~~
مكتب اداري	المساحة الحالية	١,٠٠٠		
المجموع				

* الكلفة التقديرية لتأهيل المباني الحالية ٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. المرجع "دراسة تأهيل مباني الحكومة في بيروت والضواحي" مجلس الانماء والاعمار.

جدول رقم ٤-ب
احتياجات تأهيل المكاتب

وزارة: الصناعة و النفط

المديرية العامة: للنفط

الموقع	الوصف	المساحة بالمتر المربع	عدد الوحدات	تكاليف اجارات الملاحق دولار/سنة
المكتب الاداري	المساحة الحالية	١,٠٠٠		
	• المساحة الاضافية المطلوبة	٢,٠٠٠		٤٠٠,٠٠٠
المجموع				٤٠٠,٠٠٠

• تم تقدير ايجار المتر المربع بـ ٢٠٠ دولار اميركي

جدول رقم د -أ

احتياجات التجهيزات الضرورية

وزارة: الصناعة والنفط

المديرية العامة: للصناعة

التجهيزات	انواعها	العدد	السعر الافرادي بالدولار	مجموع الكلفة بالدولار	الكلفة الاجمالية	توزيع على مدى ثلاث سنوات		
						السنة الأولى ١٩٩٥	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة الثالثة ١٩٩٧
تجهيزات حواسيب								
حاسوب شخصي	I 486DX / 66MHZ, 420 MB H/D	١٠	٢,٨٠٠	٢٨,٠٠٠				
حاسوب نقال	I 486DX / 66MHZ, 420 MB H/D	١	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠				
طابعة	Line Band Printer (300 lpm)	١	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠				
	Laser	١	١,٠٠٠	١,٠٠٠				
	Dot Matrix	١	٥٠٠	٥٠٠				
محول تغذية كهربائي	I 10 KVA	١	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠				
برامج	شؤون الموظفين، المحاسبة، معالجة النصوص، معالجة المصفوفات، قاعدة البيانات	١	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠				
مجموع الحواسيب					٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠		

جدول رقم ٥-أ (تابع)
احتياجات التجهيزات الضرورية

وزارة: الصناعة والنفط

المديرية العامة: للصناعة

التجهيزات	نوعها	العدد	السعر الافرادي بالدولار	مجموع الكلفة بالدولار	الكلفة الاجمالية	توزيع على مدى ثلاث سنوات		
						السنة الأولى ١٩٩٥	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة الثالثة ١٩٩٧
مفروشات مكتب								
طاولة	خشبية	٤	٣٠٠	١,٢٠٠				
كرسي	كرسي مكتب	١٢	٦٠	٧٢٠				
خزانة	معدنية مع درفتين	٨	١٢٠	٩٦٠				
خزانة لحفظ الملفات	معدنية مع أربع جوارير	٨	١٥٠	١,٢٠٠				
آليات معدات ميدانية								
سيارة	سيدان	١	١١,٠٨٠	١١,٠٨٠				
مجموع التجهيزات					١٥,١٦٠	١٥,١٦٠		

جدول رقم ٥-ب

احتياجات التجهيزات الضرورية

وزارة: الصناعة والنفط

المديرية العامة: للنفط

التجهيزات	نوعها	العدد	السعر الافرادي بالدولار	مجموع الكلفة بالدولار	الكلفة الاجمالية	توزيع على مدى ثلاث سنوات		
						السنة الأولى ١٩٩٥	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة الثالثة ١٩٩٧
تجهيزات حواسيب								
حاسوب شخصي	I 486DX / 66MHZ, 420 MB H/D	١٠	٢,٨٠٠	٢٨,٠٠٠				
حاسوب نقال	I 486DX / 66MHZ, 420 MB H/D	١	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠				
طابعة	Line Band Printer (300 lpm)	١	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠				
	Laser	١	١,٠٠٠	١,٠٠٠				
	Dot Matrix	١	٥٠٠	٥٠٠				
محول تغذية كهربائي	10 KVA	١	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠				
برامج	شؤون الموظفين، المحاسبة، معالجة النصوص، معالجة المصفوفات، قاعدة البيانات	١	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠				
مجموع الحواسيب					٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠		

جدول رقم ٥-ب (تابع)
احتياجات التجهيزات الضرورية

وزارة: الصناعة والنفط

المديرية العامة: للنفط

التجهيزات	نوعها	العدد	السعر الافرادي بالدولار	مجموع الكلفة بالدولار	الكلفة الاجمالية	توزيع على مدى ثلاث سنوات		
						السنة الأولى ١٩٩٥	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة الثالثة ١٩٩٧
تجهيزات مكتبية								
آلة كاتبة	كهربائية، لغتين، ٣٨سم	٢	١,٠٠٠	٢,٠٠٠				
آلة حاسبة	للمحاسبة	١٠	٣٠	٣٠٠				
هاتف مع فاكس	حديث	٢	٨٠٠	١,٦٠٠				
آلة تصوير	عادية/قياس A3	٢	٢,٣٠٠	٤,٦٠٠				
مفروشات مكتبة								
طاولة	خشبية	٥٠	٣٠٠	١٥,٠٠٠				
كرسي	كرسي مكتب	٥٠	٦٠	٣,٠٠٠				
خزانة	معدنية مع درفتين	٥٠	١٢٠	٦,٠٠٠				
خزانة لحفظ الملفات	معدنية مع أربعة درف	٥٠	١٥٠	٧,٥٠٠				
مجموع التجهيزات					٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠		

جدول رقم ٥-ب (تابع)
احتياجات التجهيزات الضرورية

وزارة: الصناعة والنفط

المديرية العامة: للنفط

التجهيزات	نوعها	العدد	السعر الافرادي بالدولار	مجموع الكلفة بالدولار	الكلفة الاجمالية	توزيع على مدى ثلاث سنوات		
						السنة الأولى ١٩٩٥	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة الثالثة ١٩٩٧
تجهيزات خاصة•								
مختبر	تحليل الزفت	١	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠				
مكتبة	كتب للمراجع	١	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠				
مجموع التجهيزات الخاصة					٩٥,٠٠٠	٩٥,٠٠٠		

• التجهيزات الخاصة ليست ضمن ميزانية البرنامج الوطني للتأهيل الاداري، ويقتضي ايجاد مصدر آخر للتمويل

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام